مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية

"دراسة ميدانية على بنك ام درمان الوطني"

محمد سعد علي و كمال أحمد يوسف و السارة سعد علي

جامعة النيلين – كلية التجارة

المستخلص:

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية في إكتشاف المخاطر او التنبيه لحدوثها والتي قد يتعرض لها المصرف قبل وقوعها حتي يمكن التحوط لهذه المخاطر والعمل علي تلافيها او معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التي تؤدي الي حدوث المخاطر. تهدف الدراسة الي قياس أثر تطبيق الرقابة المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية، قياس أثر تطبيق الرقابة الإدارية في إدارة المخاطر المصرفية، وقياس أثر تطبيق الضبط الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية . من خلال إستخدام الإنحدار المتعدد ، توصلت الدراسة الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للرقابة المحاسبية في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للرقابة الإدارية في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية، وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للضبط الداخلي في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية . أوصت الدراسة بالاتي : تطبيق نظام الرقابة الداخلية في مجال المصارف لما له من فوائد عديدة فى إدارة المخاطر المصرفية . ان تقوم الادارة العليا بعقد اجتماعات وبشكل دوري مع القائمين علي نظام الرقابة المالية الداخلية وذلك للتعرف على نوع الانحرافات الموجودة في الجهة التى يترأسها بشكل مباشر.لابد من تبعية نظام الرقابة الداخلية لمجلس الادارة بالمصرف بأعتبارة اعلى سلطة بدلا من تبعيته للادارة التنفيذية حتى يكسب قوتة وفاعليتة فى كشف التجاوزات والسلبيات والتنبيه للمخاطر المختلفة تفاديا لحدوثها.

ABSTRACT:

The problem of the study focused on examining and analyzing the role of internal control on discovering risks facing the bank or drawing attention to them in order for the bank to take precautions and try to avoid these risks or fix them before their occurrence, besides filling in the loopholes that led to their emergence. The study aimed to measure the impact of accounting control application on banking risks management, the impact of managerial control application on banking risks management, and the impact of internal verification application on banking risks management. By using multiple regression method, the study revealed the existence of a positive statistical significance effect of the accounting control on the effectiveness of banking risks management, the existence of a positive statistical significance effect of the managerial control on the effectiveness of banking risks management, and the existence of a positive statistical significance effect of the internal verification and the effectiveness of banking risks management. The study recommended the application of internal control system in banks due to its importance in banking risks management; the higher administration should hold regular meetings with the responsible staff for internal financial control system so as

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

to identify the type of deviations that exist in the place that they directly control. Moreover, the internal control system should be under the responsibility of the bank's board of directors since it represents the highest authority instead of its affiliation to the executive management to become more powerful and effective in revealing deviations, as well as to draw attention to various risks in order to avoid them.

الكلمات المفتاحية : الرقابة الداخلية ، الرقابة المحاسبية ، الرقابة الإدارية ، الضبط الداخلي ، المخاطر المصرفية .

المقدمة :

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من مسئوليات الإدارة لتحقيق اهدافها المخططة ومنع واكتشاف الاخطاء والغش الذى قد يقع والتحقق من فاعلية الاجراءات الرقابية التي وضعتها الإدارة ومن اهم ادوات الرقابة الداخلية اجراءات الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية والتكليف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية واجراءات حماية الاصول والاشراف والمتابعة واجراءات المساءلة حيث تعتبر السجلات المحاسبية موثوق بها في حالة ان نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل جيد. لذلك نجد أن المصارف تسعي الي تسيير أصولها وخصومها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطر، خاصة وإنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، بما يخدم أهدافها ، لذا فانه يمكن القول بان معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها . (عبدالحميد، 2003، ص103).

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل دور الرقابة الداخلية في إكتشاف المخاطر او التنبيه لحدوثها والتي قد يتعرض لها المصرف قبل وقوعها حتي يمكن التحوط لهذه المخاطر والعمل علي تلافيها او معالجتها بعد وقوعها وسد الثغرات التي تؤدي الي حدوث المخاطر ، وبمراجعة الدراسات السابقة فإنه توجد دراسة (عبدالرازق ،2011م) تناولت العلاقة ما بين الرقابة الداخلية والتجارة الالكترونية ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما تواجهه الرقابة الداخلية من معيقات في مجال استخدام التجارة الالكترونية ، ودراسة (شاهين ، 2003م) أشارت الي العلاقة ما بين مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، حيث تمثلت مشكلة هذه الدراسة في مناقشة أنواع المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والأثار السلبية الناتجة عنها ، كما أشارت دراسة (سليم ،2009) قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر مراقبي وزارة المالية ، حيث تمثلت مشكلة هذه الدراسة في عدم الإلتزام بالإجراءات المنصوص عليها من قبل وزارة المالية ، حيث يوجد ضعف في الإلتزام باللوائح والتشريعات والأنشطة الرقابية في مؤسسات الدولة . وعليه تتلخص مشكلة البحث في تساؤل رئيسي وهو هل يؤدي تطبيق نظام الرقابة الداخلية إلي زيادة فاعلية إدارة المخاطر المصرفية؟ ومنها تتفرع التساؤلات الفرعية الآتية :

1. ما أثر تطبيق الرقابة المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية؟
2. ما أثر تطبيق الرقابة الإدارية في إدارة المخاطر المصرفية؟
3. ما أثر تطبيق الضبط الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

1. قياس أثر تطبيق الرقابة المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية .
2. قياس أثر تطبيق الرقابة الإدارية في إدارة المخاطر المصرفية .
3. قياس أثر تطبيق الضبط الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية .

أهمية الدراسة : تتمثل في الآتي:

الأهمية العلمية :

تستمد الدراسة أهميتها في محاولتها لسد الفجوة العلمية المتمثلة في إستخدام نظام الرقابة الداخلية بابعادها المختلفة وهي الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية والضبط الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية التي خلفتها الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية السودانية وتحديداً بنك أمدرمان الوطني وتوضيح دور إستخدام نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ومحاولة تقديم توصيات تساعد فى عملية إدارة المخاطر المصرفية.

الأهمية العملية:

تقديم بحث يساعد فى إمكانية تطبيق نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية ، واستخدام نظام الرقابة الداخلية يساهم في زيادة مستوى فعالية إتخاذ القرارات الرشيدة في المصارف التجارية السودانية ، ويساعد نظام الرقابة الداخلية الجيد في التأكد من أن العمل الذي يتم يطابق ما توقع أن يكون عليه وقياس النتائج لمعرفة أي خروج عن المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه ، وذلك من خلال مقارنة العمل دون تطبيق لنظام الرقابة الداخلية مع العمل بعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية والتوصل إلي القرار الرشيد داخل المصرف.

منهجية الدراسة :

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها من خلال الأساليب الإحصائية لمعرفة أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

فرضيات الدراسة :

يسعى الباحثون إلى إختبار الفرضيات التالية :

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الإدارية في إدارة المخاطر المصرفية .
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الضبط الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : 2018م .

الحدود المكانية: بنك أمدرمان الوطني .

تعريف متغيرات الدراسة :

يعرض في هذا الجزء العلاقة بين متغيرات البحث:

أولاً: نظام الرقابة الداخلية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو عبارة عن الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة . (السوافيري ، 2002م، ص 40) وتتمثل أبعاد هذا النظام في الاتي :

1. الرقابة المحاسبية : تعني إعداد البيانات والتحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب الإلكتروني، وذلك بالعمل على منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها، أوالرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها(سعيد ، 2003م، ص 137).

2. الرقابة الإدارية : تعني وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنشأة وتحدد إختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية (السوافيري ، 2002م، ص 364).

3. الضبط الداخلي : يعني مجموعة من الإجراءات والترتيبات الخاصة الت ييتم وضعها بغرض منع وإكتشاف الأخطاء أو الانحرافات والغش من ناحية والتطوير المستمر في أداءالعمل من ناحية أخرى.(حسين ، 2004م، 376).

ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية :

هي عبارة عن مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا انه من الممكن استخدام طرق متاحة اخرى منها التنويع او مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين. (حماد ، 2012، ص 7). يوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

شكل رقم (1) : متغيرات الدراسة

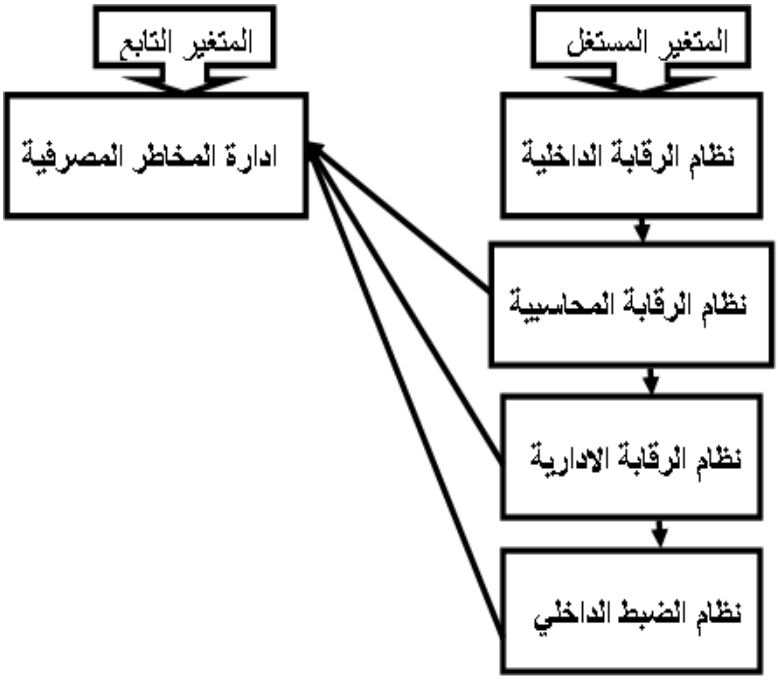

المصدر:إعداد الباحثون من الدراسة ، 2019م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

دراسة : Boisselier، (2001م) :

هدفت الدراسة إلى تناول ثلاثة انواع من المخاطر ، هي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية . بالنسبة لمخاطر الائتمان تقاس بثلاثة اساليب مقترحة هي الاسلوب القياسي والاسلوب المعتمد على التصنيف الداخلي الاساسي الذي يعتمد على النظم الداخلية لتقييم جدارة المقترضين وبالتالي تقدير مخاطر الائتمان ، الى جانب الاسلوب المعتمد على التصنيف الداخلي المتقدم الذي يعتمد على تقدير مخاطر الائتمان بصورة اكثر دقة بحيث تترجم الى خسائر محتملة تستلزم توفير راس المال المطلوب لمقابلة هذه المخاطر ، اما مخاطر السوق فقد اقترحت الاتفاقية اسلوبين لقياسها، هما الاسلوب القياسي الذي يحدد مؤشرات نمطية لقياس مخاطر السوق وكذلك في تقدير راس المال المطلوب لمقابلة هذه المخاطر . وبالنسبة للمخاطر التشغيلية والتي تنشأ عن ثغرات في نظام الرقابة الداخلية او نتيجة لاعطال في نظم التشغيل الالكترونية ،توصلت الدراسة الي أن اسلوب المؤشر الاساسي هو الذي يهتم بالمخاطر التشغيلية المرتبطة بمجمل نشاط البنك، والاسلوب القياسي الذي يحدد مؤشرات نمطية لكل نشاط فرعي ، كذلك الاسلوب الداخلي والذي يعتمد على استخدام البيانات الداخلية في تقدير راس المال المطلوب لمقابلة المخاطر التشغيلية.

دراسة : علي عبدالله شاهين،(2003م) :

هدفت الدراسة الي إبراز كيفية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، تحليل وإبراز أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات البنك وكيفية إدارتها، توصلت الدراسة الي أن وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في السوق المصرفية إلى جانب عدم السماح للبقاء إلا للمصارف القوية ماليا، وتهدف تلك السياسات ضمن أمور أخرى إلى: التأكد من كفاية رأس المال المصرفي– الأهلية الوظيفية لكبار حملة الأسهم وكبار المديرين– شفافية الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للمصرف بما في ذلك نوعية نظم الإدارة والرقابة – الإشراف الملائم على المصرف الأجنبي في بلده الأم، الحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب ملاك المصارف ومديريها.

دراسة : هشام عبدالسلام ، (2007م) :

هدفت الدراسة الى تحديد مفاهيم واهداف الرقابة الداخلية وانواع وانماط الرقابة الداخلية بالمصرف والى دور الرقابة الداخلية فى اكتشاف الاخطاء والتجاوزات بالمصرف والى بيان كيفية عمل الرقابة الداخلية في رفع الكفاءة المالية والادارية وتحقيق الخطط والاهداف بالصورة المطلوبة بالمصرف .توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها، وجود المخاطر بالمصرف سببها الرئيسي ضعف نظام الرقابة الداخلية نسبة لضعف كفاءة الكوادر المالية والمصرفية بالمصرف، ومن النتائج ايضا تبعية نظام الرقابة الداخلية للادارة التنفيذية بالمصرف يضعف فاعليتة وبالتالي عدم القيام بالدور المنوط به .

دراسة : محمد مجيد سليم ،(2009م) :

هدفت الدراسة الي قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر اجهزة الرقابة المالية الحكومية الكويتية والتعرف علي واقع الرقابة المالية الداخلية من خلال الانظمة والتعليمات الخاصة في دولة الكويت . اختبرت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:– لاتوجد علاقة علاقة ذات دلالة احصائية بين عناصر الرقابة المالية الداخلية في وزارة المالية الكويتية. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها : الرقابة المالية الداخلية في وزارة المالية الكويتية لا تعتمد علي الرقابة المالية الداخلية بل يتم تخطيها، عملية الرقابة تسهم في سلامة وصحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنفيذ اجراءات التسجيل والترحيل المحاسبي مما يؤدي الى زيادة الدقة في المعاملات المحاسبية وبالتالي ينعكس علي تقليل الاخطاء وتصحيح المسارات.

دراسة : حسام سامي عبدالرازق،(2011م):

هدفت الدراسة الي تفسير التغيرات في انظمة الرقابة الداخلية وفق طبيعة النشاط الذي تعمل المنشآت فيه وتحديد كيفية تطور انظمة الرقابة الداخلية لتتلاءم مع طبيعة النشاط الذى يمارس دور الرقابة عليه كما استهدفت الدراسة وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في الاردن للتعرف علي انظمة الرقابة التي تتلاءم مع نشاط التجارة الالكترونية ،توصلت الدراسة الي أن الاستعداد لتطبيق الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية والمتعلقة بالعوامل الشخصية والادارية والاتجاهات والتغيير والادوات الخاصة في تطبيق الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية ومدى دعم المؤسسات في توفير السياسات التكنلوجية في تطبيق الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية, ان درجة او مستوى الاستعداد العام كان قويا ومرتفعا، تبين ان اكثر العوامل الدافعة نحو تطبيق الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية كانت علي الترتيب حسب الاهمية عامل الاتجاهات من خلال عناصره الثقة والفائدة والميل والخوف, وعامل الشخصية من خلال عناصره استعداد الدافعية والاستعداد النفسى .

دراسة : قاسمي محمد الأمين،(2016م) :

هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى الكفاءة في البنك الجزائري باستعمال احد النماذج الحديثة محاولة اختبار كفاءة بنك الجزائر الخارجي وقياس الكفاءة المصرفية باعتبارها متطلباً راهناً في الاقتصاد العالمي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يعتبر معيار من اهم المعايير المعتمدة في تقييم اداء البنوك ، اذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ، والتي تعكس اداء المصرف في ست مناطق رئيسية ، وضرورة قياس المخاطر المصرفية والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها .

مفهوم الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية ومنها مايلي:

1. تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية : نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية ، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات.(وحالو ، 2015م ، ص 7).

2. تعريف اللجنة الإستشارية للمحاسبين البريطانيين تتكون الرقابة الداخلية من مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها، الموضوعة من طرف الإدارة من أجل إدارة أعمال المؤسسة بكيفية منظمة وفعالة (عبدالله ، 1999م ، ص 228 – 229).

يرى الباحثون انه يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه؛ نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خل الحماية أصول المؤسسة، وضمان صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الاعتمادعليها.

أهداف نظام الرقابة الداخلية :

تتمثل الاهداف المراد تحقيقها من الرقابة الداخلية في الاتي (الصحن ، السوافيري ،2004م، ص 135):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.حماية أصول المؤسسة: تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع.(طواهر ،صديقي،2005م ، ص9) .

2.ضمان صحة ودقة المعلومات: يعمل هذا الهدف على زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

3.تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة : تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للموادالمتاحة .

4.احترام السياسات الإدارية والالتزام بها : تتم بلورة أهداف المؤسسة ،إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة.

مقومات نظام الرقابة الداخلية :

تتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في الآتي:

1.الرقابة المحاسبية

لتحقق الرقابة المحاسبية أهدافها في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات ينبغي أن تتضمن الإجراءات الآتية : (السوافيري ،2002م ، ص 404)

أ.إجراءات الرقابة على إعداد البيانات : تهدف الرقابة المحاسبية على إعداد البيانات إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب الإلكتروني.

ب.إجراءات إختبار الرقابة على المدخلات : توجد طريقتان لإدخال البيانات هما طريقة الإدخال الجماعي وطريقة الإدخال الفوري للبيانات، فالطريقة الأولى يتم جمع البيانات من المستندات الأصلية وتصحيحها، ثم يتم إدخاله اللحاسوب الإلكتروني في مجموعات.

ج.إجراءات اختبار الرقابةعلى تشغيل البيانات: يعتبر التشغيل وظيفة داخلية يقوم بها الحاسوب الإلكتروني، وذلك وفقاً لأوامر برامج التشغيل ويتضمن التشغيل التحقق من صحة البيانات وتصحيح الأخطاء.

د.إجراءات اختبار الرقابة على المخرجات: قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قراءته أو في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية.

2. الرقابة الإدارية :

لتحقق الرقابة الإدارية أهدافها في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات لابد لهامن الاتي (حسين ، 2004م ، ص 376) :

أ.الرقابة التنظيمية: تقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المنشأة وتحدد إختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم.

ب.الرقابة على إعداد وتوثيق النظام : يساعد الإعداد والتوثيق الجيد لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على تسهيل عملية مراجعته حيث يقدم للمراجع المستندات التي تمثل سنداً كافياً للمراجعة ،أما الرقابة على توثيق النظام فتضمن توثيق السجلات، التقارير ،أوراق العمل،وصف للنظام وبرامجه.

ج.الرقابة على أمن النظم : يمكن التغلب على معظم مخالفات الحاسبات من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظم وكذلك حماية تجهيزاته وبرامجه للوصول إلى أقصى منافع ممكنة من النظام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الضبط الداخلي : (عبيد، عبدالوهاب ، 2001م ، ص 199)

يقصد بالضبط الداخلي مجموعة منالإجراءات والترتيبات الخاصة التي يتم وضعها بغرض منع وإكتشاف الأخطاء أو الانحرافات والغش من ناحية والتطوير المستمر في أداءالعمل من ناحية أخرى.

مفهوم المخاطر:

هي "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين (شاهين ، 2015م، ص 20).ويعرفها (WEBSTER) المخاطر" على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة" . ويعرفها كاتب آخر على أنها "هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له" (حماد ، 2003م ، ص 15).

تعريف لجنة بازل :

نشأت لجنة بازل بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجيَّة للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالميَّة ممَّا سبَّب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية والتي انخفضت رؤوس أموالها(Boisselier، 2001م ، ص 4) .

تعتبر لجنة بازل من أولى المعايير المستخدمة في قياس كفاية رأس المال وهو نسبة رأسمال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك منذ سنة 1914م، وقد حُددت هذه النسبة بـ 10% عالمياً، أي أن لا تزيد الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال، وقد ساد هذا المعيار حتى سنة 1942م حيث تخلت عنه المصارف بعد ذلك خاصة الأمريكية منها. (قرياقص ، حنفي ،1997م، ص 192) .

إدارة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا انه من الممكن استخدام طرق متاحة اخرى منها التنويع او مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات، الضمانات والتأمين (حماد ، 2012، ص7) .

الإجراءات السليمة لادارة المخاطر :

الأسباب التي جعلت البنوك أكثر عرضة للمخاطر :

1. نمو التجارة الإلكترونية يجلب معه مخاطر محتملة (مثل الاحتيال الخارجي ومشاكل أمن الأنظمة).
2. ازدياد عمليات الدمج والانفصال بين البنوك.
3. ظهور عدد من البنوك التي توفر خدمات على أساس واسع ومتنوع جداً .
4. زيادة الاعتماد على الجهات الخارجية في القيام بأعمال داخلية للبنك .
5. الأحداث التي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنوك.

مهام إدارة المخاطر في المصارف :

فيما يلي أهم واجبات ومهام الدائرة (بلعجوز، بوقرة ،2013م، ص 35) :

1. تصنيف أصول البنك القابلة للتعرض إلى المخاطر حسب الأهمية ومراجعة هذا التصنيف لأنواع الأصول لوضع تصنيف يتناسب ووجهة نظر الإدارة العليا بالنسبة لأهمية أصول البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التعرف على المخاطر في البنك كوحدة واحدة ومراجعتها والتأكد من إمكانية تغطية أية مخاطر جديدة أو طارئة ناتجة عن تقديم خدمات جديدة.
3. إجراء مراجعة لمقدار التأثير (Impact) والاحتمالية Probability لكل مخاطر تم التعرف عليها في البنك وذلك نتيجة حدوث تغييرات وتحسينات في أعمال البنك وبالتالي تغيير الأسس والمعطيات التي تم وضع هذه النسب بناءاً عليها.
4. مراجعة نتائج فحوصات التقييم الذاتي لكل وحدة من وحدات البنك وتزويد الإدارة العليا بنتائج هذه المراجعة.
5. تتولى الدائرة الزيارات الدورية لكافة الوحدات بهدف مراجعة الفحوصات التي تقوم بها الوحدات والتأكد من مدى المصداقية في نتائج فحوصاتها.

العلاقة بين الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية :

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال في منشآت الأعمال ضروري ومهم جداً ويساعد في تحقيق أهدافها ورفع أدائها وربحيتها ويقلل من حدوث المفآجات إلي أدني حد ممكن وعليه فإن كفاءة وفعالية النظام الرقابي الموضوع سيؤدي كنتيجة حتمية إلي تحقيق أهداف رئيسية للمنظمة هي الثقة المالية في التقارير المقدمة بفعالية وكفاية العمليات والإلتزام بالقوانين والأنظمة. (Robertson&Louwer2002 p144) .

ان ادارة المخاطر ونظام الرقابة الداخليه لهما دور رئيسي ومهم في تحقيق اهداف المنشأة ويساهمان في حماية استثمارات المساهمين واصول المنشأة وانهما جزءا لا يتجزء عن ادارة مخاطر المشروع ، كما ان ادارة مخاطر المشروع تشتمل علي نظام الرقابة الداخليه ليشكل مفهوم واداة اكثر قوة للادارة ، فهي تخلق قيمه للمنشأة وتحافظ عليها وتكون اكثر فعالية عندما يتم بناءها في البيئه التحتيه للشركة وجزء من جوهرها ، كما ان ادارة مخاطر المشروع لا تعتبر بديلا ولا تحل محل الرقابة الداخلية ويركز نظام ادارة مخاطر المشروع علي ادارة المخاطربشكل اوسع وهو يشمل اطار الرقابة الداخلية بجانب التوسع بعنصر تقييم المخاطر ليشمل اربعة عناصر :توضيح الاهداف ، تحديد الاحداث، تقسيم المخاطر ،معالجة المخاطر(protiviti2006 p20).

مجتمع وعينة الدراسة :

يُقصد بمجتمع الدراسة العاملين بأدارة المخاطر والمراجعه الداخلية وادارة الاستثمار فى بنك امدرمان الوطنى وعددهم(85) أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (40) استمارة استبيان على المستهدفين ، وقد استجاب (38) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (95%) من المستهدفين.

أداة الدراسة :

أعد الباحثون استبانه عنأثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني،حيث تُعتبرالاستبانة الأداة الرئيسية للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل المُستجيب. أعتمد الباحثون في أعداد هذا القسم علي مقياس ليكرت (likert scale) الخماسي وهو يتراوح بين (موافق بشدة – غير موافق بشدة) .

لقد تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (38) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1، 2، 3، 4، 5) على الترتيب وللإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور نظام الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك ام درمان، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

إختبارالصدق والثبات :

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (6) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

1.الثبات والصدق الإحصائي :

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان–براون.

ب.معادلة ألفا–كرونباخ.

ج.طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

د. طريقة الصور المتكافئة.

هـ.معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له.(عبدالدائم ،1984م، ص 355) قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = √ الثبات

قام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان–براون بالصيغة الآتية:(عبدالرحمن ، 1998، ص 149)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times ر}{1 + ر}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

خصائص عينة الدراسة :

المسمى الوظيفي :

يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمىالوظيفي.

جدول رقم (1) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير إدارة	8	%6.3
نائب مدير إدارة	69	%53.9
مدير فرع	41	%32.0
نائب مدير فرع	2	%1.6
مراقب صالة	2	%1.6
رئيس قسم	1	%0.8
موظف باقسام المصرف	2	%1.6
أخرى	24	% 2.3
المجموع	40	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

يظهر الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم مسماهم الوظيفي نائب مدير إذ بلغ عددهم (69) فرداً وبنسبة (53.9%)، و(8) أفراد وبنسبة (6.3%) مسماهم الوظيفي مدير إدارة ، و(41) فرداً وبنسبة (32.0%) مسماهم الوظيفي مدير فرع ، وفردين وبنسبة (1.6%) مسماهم الوظيفي نائب مدير فرع ، وفردين وبنسبة (1.6%) مسماهم الوظيفي مراقب صالة ، وفرداً واحداً وبنسبة (0.8%) مسماهم الوظيفي رئيس قسم، فردين وبنسبة (1.6%) مسماهم الوظيفي موظف بأقسام المصرف. وتضمنت العينة (3) أفراد وبنسبة (2.3%) لهم مسميات وظيفية أخرى غير التي ذكرت ومن ذلك يتضح أن غالبية عينة الدراسة نائب مدير فرع ومدير فرع مما يساهم في إثراء البحث.

سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (2) : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	17	%13.3
10-5	34	%26.6
15-10	29	%22.7
20-15	16	%12.5
أكثر من 20 سنة	32	%25.0
المجموع	153	%100

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (2) أن هناك (17) فرداً وبنسبة (13.3%) لهم خبرة ما (أقل من 5 سنوات)، وهناك (34) فرداً وبنسبة (26.6%) لهم خبرة ما بين (5-10 سنوات)، وهناك (29) فرداً وبنسبة (22.7%) لهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خبرة ما بين (10–15 سنة)، هناك (16) فرداً وبنسبة (12.5%) لهم خبرة ما بين (15–20 سنة).تضمنت العينة على (32) فرداً وبنسبة (25.0%) لهم خبرة (أكثر من 20 سنة) وهذا يعني أن أرائهم ستكون سلمية لأغراض البحث العلمي.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث :

التحليل الوصفى لعبارات المتغير المستقل الأول:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل الأول، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3):الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل الأول

العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
يراعي المصرف الدقة والامانة والسرعة قي تسجيل العمليات المالية	5	0.67	اوافق بشدة
يوجد بالمصرف نظام لاعداد كشوفات تختص كل منها بالعمليات المتجانسة	4	0.69	اوافق
يتم بالمصرف الاستعانة بالحسابات والقيود النظامية	4	0.59	اوافق
يعمل المصرف علي توفير البيانات والمعلومات الضرورية لاتخاد القرارات السليمة	5	0.72	اوافق بشدة
يهتم المصرف بالتسجيل الفوري للعمليات التي تتنتظر من ورائها الحصول علي معلومات صادقة	5	0.68	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

من الجدول (3) يتضح للباحثون الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول (5) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارات الرقابة المحاسبية.
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات الفرضية بين (0.59 – 0.73) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

التحليل الوصفى لعبارات المتغير المستقل الثاني:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل الاني، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4):الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل الثاني

العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
يعمل المصرف علي تحديد الاختصاصات	4	0.85	اوافق
يراعي المصرف تقسيم واجبات العمل داخل كل وحده	4	0.76	اوافق
يوجد بالمصرف توزيع للمسؤوليات لمعرفة حدود النشاط لكل مسؤول	4	0.70	اوافق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهتم المصرف بمعرفة مدي التزام كل مسؤول بالمسؤوليات الموكلة اليه	4	0.67	اوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

من الجدول (4) يتضح للباحثون الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الرقابة الإدرية.
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.67 – 0.85) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها.

التحليل الوصفى لعبارات المتغير المستقل الثالث:

للتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل الثالث ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5):الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المتغير المستقل الثالث

العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
يراعي المصرف انجاز الاعمال والاهداف الموضوعة	4	0.63	اوفق
يهتم المصرف بتحديد الاهداف ورسم السياسات	4	0.67	اوافق
يتم بالمصرف تصميم الهيكل التنظيمي لتنمية الادارة التنفيذية	5	0.77	اوافق بشدة
تعمل إدارة المصرف علي المحافظة علي النقدية والاصول المادية ودقة الحسابات	5	0.61	اوافق بشدة
يهتم المصرف بقياس وتصحيح اداء المرؤوسيين للتأكد من ان اهداف المصرف والخطط الموضوعة تم تحقيقها	4	0.75	اوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

من الجدول (5) يتضح للباحثون الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات الضبط الداخلي.
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.61 – 0.77) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

إختبار فرضيات الدراسة :

1. أختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي :

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لايعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ، ولذلك يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي للاخطاء كما في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6) :أختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيـــــرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطا المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
الرقابـــــــة المحاسبية	0.384	2.605	0.043	0.196	0.219	2.978
الرقابة الإدارية	0.496	2.018	0.483		2.064	
الضـــــبط الداخلي	0.453	2.206	0.178		2.064	

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

أ.أختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية بإستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية (n=128) و(P=5) فان إحصائية DW=2.978 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

ب. أختبار الارتباط االخطي المتعدد (Multi-collinearity):

للتحقق من مشكلة التداخل الخطيبين المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة أحصائية (VIF / Variance Inflation Factor) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 ، وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

ج. أختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعاً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ، حيث نجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2و2-) ويشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعاً.

2.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية".

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة المحاسبية كمتغير مستقل ممثل بـ (X_1) و فاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7):نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الرقابة المحاسبية وفاعلية ادارة المخاطر المصرفية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.336	4.455	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.571	6.510	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.53			
أختبار (F)	42.384		النموذج معنوي	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\hat{Y} = 1.336 + 0.571X_1$$

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضحمن جدول رقم (7) الآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الرقابة المحاسبيةكمتغير مستقل و فاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.53)، هذه القيمة تدل على أن الرقابة المحاسبية كمتغير مستقل تساهم بـ (53%) في فاعلية ادارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (42.384) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.736: متوسط فاعلية ادارة المخاطر المصرفية عندما الرقابة المحاسبية تساوي صفراً.
- 0.571: وتعني زيادة الرقابة المحاسبية وحدة واحدة يزداد فاعلية ادارة المخاطر المصرفية بـ 57%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة المحاسبية وإدارة المخاطر المصرفية" قد تحققت.

3.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الإدارية وإدارة المخاطر المصرفية".

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الرقابة الادارية كمتغير مستقل ممثل بـ (X_2) و فاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8) :نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الرقابة الادارية وفاعلية ادارة المخاطر المصرفية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.844	6.430	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.567	8.470	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.75			
معامل التحديد (R^2)	0.56			
أختبار (F)	71.739		النموذج معنوي	

$$\hat{Y} = 1.844 + 0.567X_2$$

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من جدول رقم (8) الآتي :

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الرقابة الإدارية كمتغير مستقل و فاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.56)، هذه القيمة تدل على أن الرقابة الإداريةكمتغير مستقل تساهم بـ (56%) في فاعلية ادارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (71.739) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.844: متوسط فاعلية ادارة المخاطر المصرفية عندما الرقابة الإدارية تساوي صفراً.
- 0.577: وتعني زيادة الرقابة الإدارية وحدة واحدة يزداد فاعلية ادارة المخاطر المصرفية بـ 58%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الرقابة الإدارية وإدارة المخاطر المصرفية" قد تحققت.

4.عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الضبط الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية".

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج ، حيث أن الضبط الداخلي كمتغير مستقل ممثل بـ (X_3) و فاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9) :نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الضبط الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.709	5.229	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.589	7.861	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.77			
معامل التحديد (R^2)	0.59			
أختبار (F)	71.739		النموذج معنوي	

$$\hat{Y} = 1.709 + 0.589 X_3$$

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من جدول رقم (9) الآتي :

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الضبط الداخلي كمتغير مستقل وفاعلية ادارة المخاطر المصرفية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).
- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.59)، هذه القيمة تدل على أن الضبط الداخلي كمتغير مستقل تساهم بـ (59%) في فاعلية ادارة المخاطر المصرفية (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (71.739) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 1.709: متوسط فاعلية ادارة المخاطر المصرفية عندما الضبط الداخلي تساوي صفراً.
- 0.589: وتعني زيادة الرقابة الإدارية وحدة واحدة يزداد فاعلية ادارة المخاطر المصرفية بـ 59%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام الضبط الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية " قد تحققت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج :

من خلال تحليل بيانات وإختبار فرضيات الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

1. نتائج عامة من الإحصاء الوصفي :

أ. يعمل نظام الرقابة الداخلية علي وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في السوق المصرفية .

ب.يساهم نظام الرقابة الداخلية الكفؤ في توفير البيانات والمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات السليمة .

ج. يهتم المصرف بضرورة قياس وتصحيح أداء المرؤوسين لتحقيق مزيد من المصداقية عند اتخاذ القرار المصرفي .

2. نتائج خاصة من تحليل الإنحدار :

أ. وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للرقابة المحاسبية في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية .

ب.وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للرقابة الإدارية في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية.

ج. وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للضبط الداخلي في فاعلية إدارة المخاطر المصرفية .

نجد أن الدراسة الحالية تتفق مع دراسة (علي ،2003م) في أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على وضع السياسات اللازمة لترشيد العمل المصرفي وتأمين المنافسة الشريفة في السوق المصرفية إلي جانب جانب عدم السماح للبقاء الا للمصارف القوية مالياً ، وهذا يشير الي وجود ارتباط قوي بين الرقابة المحاسبية وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية . وتتفق أيضاً مع دراسة (هشام ،2007م) في أن وجود المخاطر بالمصرف سببها الرئيسي ضعف نظام الرقابة الداخلية نسبة لضعف كفاءة الكوادر المالية والمصرفية بالمصرف مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين الرقابة الإدارية وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية، وتتفق مع دراسة (مجيد، 2009م) في أن عملية الرقابة الداخلية تسهم في سلامة وصحة تنفيذ إجراءات التسجيل والترحيل المحاسبي مما يؤدي إلى زيادة الدقة في المعاملات المحاسبية وبالتالي ينعكس علي تقليل الأخطاء وتصحيح المسارات، وهذا ما يشير إلى وجود الارتباط الطردي القوي بين الضبط الداخلي وفاعلية إدارة المخاطر المصرفية.

التوصيات:

إعتماداً على نتائج البحث يوصى الباحثون بالاتى:

1. تطبيق نظام الرقابة الداخلية في مجال المصارف لما له من فوائد عديدة فى إدارة المخاطر المصرفية .
2. ان تقوم الادارة العليا بعقد اجتماعات وبشكل دوري مع القائمين علي نظام الرقابة المالية الداخلية وذلك للتعرف على نوع الانحرافات الموجودة في الجهة التى يترأسها بشكل مباشر.
3. لابد من تبعية نظام الرقابة الداخلية لمجلس الادارة بالمصرف بأعتباره اعلى سلطة بدلا من تبعيتة للادارة التنفيذية حتى يكسب قوته وفاعليته فى كشف التجاوزات والسلبيات والتنبيه للمخاطر المختلفة تفاديا لحدوثها.
4. إقامة ورش عمل ودورات تدريبية وبذل المزيد من الجهود للتعريف بنظام الرقابة الداخلية وأهميته فى إدارة المخاطر المصرفية .

المراجع :

1. نور ، أحمدوآخرون، (1989م)،الرقابة ومراجعة الحسابات، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. عبدالله، خالدأمين،(1999م)، علم تدقيق الحسابات– الناحية النظرية،عمان: دار وائل للنشر،عمان.
3. حماد، طارق عبد العال،(2003م)، إدارة المخاطر المصرفية، الاسكندرية: الدار الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. الصحن، عبدالفتاح محمد والسوافيري، فتحي رزق،(1976م) ،الرقابة والمراجعة الداخلية، الاسكندرية: الدار الجامعية.
5. علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاته السيد،(2003م) ، دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية : الدار الجامعية.
6. سعيد، عمر وآخرون،(2003م) ، مبادئ الإدارة الحديثة، عمان: كتبة دار الثقافة.
7. السوافيري، فتحي رزق وآخرون،(2002م)، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
8. طواهر، محمد التهامي وصديقي، مسعود ،(2005م)، المراجعة وتدقيق الحسابات – لإطار النظري والممارسات التطبيقية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
9. الطيب،محمد رفيق،(2010م)، مدخل للتسيير، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.
10. القيروتي،محمد قاسم،(2001م)، مبادئ الإدارة– النظريات والعمليات والوظائف، عمان: دارالصفاء للنشر والتوزيع.
11. توماس، وليام وهنكي،أمرسون،(1989م)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد،الرياض:دار المريخ.
12. عبيد، يحي حسين وعبدالوهاب، إبراهيم طه،(2001م)،أصول المراجعة، المنصورة: مكتبة الجلاء،المنصورة.
13. وحالو، يونس،(20 مارس 2013 –2015م)، الرقابة الداخلية في تدبير صفقات الجماعات الترابية على ضوء مرسوم الصفقات الجديد. د.ن .
14. عبدالحميد، عبدالمطلب،(2003م)، العولمة وإقتصاديات البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية.
15. قرياقص، رسمية وحنفي، عبدالغفار، (1997م)، الأسواق والمؤسَّسات المالية، الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
16. عبد الدائم، عبد الله، (1984م)، التربية التجريبية والبحث التربوي، ط2، (بيروت: دار العلم للملايين).
17. عبدالرحمن،سعد،(1998م): القياس النفسي–النظرية والتطبيق، ط3، (القاهرة: دار الفكر العربي).
18. شاهين،علي عبدالله، (2003م)، ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف ، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
19. أحمد،هشام الدين عبدالسلام محمد،(2007م)، دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر المصرفية، دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الاسلامية، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنواوجيا، كلية الدراسات العليا.
20. ابراهيم، رباح، (2011م)،دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة.
21. عبدالرازق، حسام سامى، (2011م)، ملائمة بيئة الرقابة الداخلية في ظل التجارة الالكترونية بالتطبيق على مدققي الحسابات الاردنيين، بحث دكتوراة في المحاسبة، غير منشور، الجامعة الاردنية، كلية التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22. بلعجوز، حسين وبوقرة، رابح، (2013م)،ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة إلى حالة الجزائر، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة محمد بوضياف، كلية الدراسات العليا.

23. شاهين،علي،(2015م)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، .

24. الامين، قاسمي محمد، (2016م)، كفاءة البنوك التجارية الجزائرية بأستخدام نموذج،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، بحث ماجستير في المحاسبة، غير منشور، جامعة قاصدي مرباح،كلية التجارة.

25. سليم،محمد مجيد،(2009م)، قياس فاعلية الرقابة المالية الداخلية من وجهة نظر مراقبي وزارة المالية في الكويت، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية الصادرة من كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 33، العدد 2.

26. محمود، محمود عبد العزيز،(2003م)، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية، بحث منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية،العدد7.

27. حماد، صالح رجب،(2012م)، مدير دائرة الامتثال بنك الأردن، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، عمان .

28. Boisselier, Pratique, (2001) Contrôle de Gestion: Court et Applications, 02éme édition, Paris,.

29. Garsuault, Philippe et, Stéphane PRIAMI: La Banque; Fonctionnement et Stratégies, Ed. Economica, Paris.

30. Robertson Jack c PhD: Lowers TimothyPhD (2002) Auditing and Services: MC Geaw Hil irwia 10 edition.

31. Protiviti inc. (2006). Guide t0 Enter Prisk Management: frequently Asked Questions January.

32. الرقابة، على الموقع الإلكتروني،http://www.islame.cc/filz/one.newsasp?isnews : 349: 2019/4/1م، 12:30 ص .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com